مصادر: بن مبارك يواجه تحديات في السيطرة على عدد من الوزراء

الأمناء/خاص:

كشفت مصادر مطلعة لصحيفة «الأمناء» أن رئيس الوزراء أحمد عوض بن مبارك يواجه صعوبات في الحفاظ على الانضباط داخل حكومته، حيث أفادت المصادر بأن عدداً من الوزراء غادروا البلاد دون العودة حتى الآن، في تجاوز للتعليمات الحكومية.

وبحسب المصادر، فإن رئيس الوزراء أبدى خلال اجتماعات عديدة استياءه من سلوكيات وتعامل بعض الوزراء، مشيراً إلى أن هذه التصرفات تعكس غياب الالتزام بالتنسيق معه.

كما أوضحت المصادر أن التوتر بين رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي ورئيس الوزراء بن مبارك أتاح لبعض الوزراء التواصل المباشر مع العليمي، دون الرجوع إلى رئيس الحكومة. وأضافت أن الحماية التي يتمتع بها الوزراء من قبل العليمي شجعتهم على تجاهل توجيهات رئيس الوزراء والدخول في مواجهات معه.

الجدير بالذكر أن بن مبارك، مع بداية توليه منصبه، أصدر قراراً يقضي بمنع السفر للوزراء إلا في الحالات الضرورية وبالتنسيق المسبق معه.

تسوية سياسية مرتقبة وسط تغييرات محتملة في مجلس القيادة الرئاسي

سباق بين الحرب والسلام .. هل يعيش الرئاسي أيامه الأخيرة ؟

الأمناء/خاص:

كشفت مصادر خاصة لـ«الأمناء» عن معلومات وتقارير قادمة من العاصمة السعودية الرياض تشير إلى أن هناك تطورات سياسية حاسمة تُبحث بعيدًا عن الأضواء، تهدف إلى إحداث تسوية سياسية شاملة بين الأطراف اليمنية المتصارعة. وتأتي هذه الجهود وسط سباق مكثف للوصول إلى اتفاقية سلام تنهي الصراع المستمر منذ سنوات.

ووفقًا لمصادر مطلعة نقلت عنها صحيفة «الأمناء»، فإن المرحلة الحالية تشهد نقاشات مكثفة حول خيارات متعددة تتعلق بترتيبات السلام أو تمديد الهدنة بين الحوثيين والحكومة الشرعية. وتؤكد المصادر أن هذه «الطبخة السياسية»، كما وصفتها، ما زالت قيد الإعداد ولم تُعلن تفاصيلها بعد، لكن يبدو أنها ستُحدث تغييرات جوهرية في المشهد السياسي.

ومن اللافت أن المساعدات الإنسانية والمالية التي كانت تُقدم خلال الفترة الماضية توقفت بشكل مفاجئ، في إشارة إلى أن هناك ترتيبات كبرى تُرسم في الكواليس، مما يعكس أهمية ما يجري من مفاوضات وصعوبة اتخاذ القرارات.

وتضيف المصادر لـ«الأمناء» أن التغييرات المحتملة قد تشمل مجلس القيادة الرئاسي نفسه، ما يُلمح إلى إعادة تشكيل أو إعادة هيكلة قد تُفرضها نتائج هذه التسوية.

وفي ظل هذه التحولات، تبقى التساؤلات مطروحة حول مدى قدرة الأطراف على تجاوز الخلافات والوصول إلى اتفاق يضع حدًا لمعاناة الشعب اليمني.

تُظهر هذه التطورات أن المشهد السياسي في اليمن يقف على مفترق طرق، بين الاستمرار في دوامة الحرب أو الانطلاق نحو السلام، وسط ضغوط إقليمية ودولية تُحاول فرض حل ينهي الأزمة الممتدة.

الحوثيون يطالبون بنقل المركزي وطيران اليمنية إلى صنعاء

الأمناء / خاص :

في تطور جديد يعكس تعقيد المشهد اليمني، طالبت جماعة الحوثي بنقل البنك المركزي اليمني وشركة الخطوط الجوية اليمنية من العاصمة عدن إلى صنعاء الخاضعة لسيطرتهم. تأتي هذه المطالب في ظل تصاعد الخلافات بين الأطراف المتنازعة حول إدارة مؤسسات الدولة والخدمات العامة.

وأشار مسؤولون حوثيون في تصريحاتهم إلى أن نقل البنك المركزي وشركة الطيران الوطنية إلى صنعاء يُعد «خطوة ضرورية لتحقيق العدالة الاقتصادية وضمان إدارة مستقلة للمؤسسات». وأكدوا أن هذا الإجراء سيُسهم في تخفيف الأعباء الاقتصادية على المواطنين في المناطق التي يسيطرون عليها، وتوفير خدمات مصرفية وجوية أكثر كفاءة.

ويرى مراقبون في تصريحات لـ«الأمناء»أن هذه المطالب قد تُفاقم التوترات السياسية بين الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا وجماعة الحوثي، وتعرقل الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في البلاد. يُذكر أن البنك المركزي اليمني قد تم نقله من صنعاء إلى عدن في عام 2016، ضمن جهود الحكومة لضمان السيطرة على الموارد المالية للدولة.

وفي الوقت الذي تواجه فيه اليمن أزمة إنسانية واقتصادية غير مسبوقة، يبقى مصير هذه المؤسسات محورًا للصراع بين الأطراف، في ظل غياب أي تقدم ملحوظ في مفاوضات السلام.

اجتماع حكومي موسع يقر صرف مستحقات المبعدين المدنيين خلال عشرة أيام

الأمناء / خاص :

أكد رئيس مجلس التنسيق الأعلى للمسرحين والمبعدين الجنوبيين د. عبده المعطري، أن عملية صرف المستحقات المالية للمبعدين المدنيين ستتم خلال أيام.

وأوضح المعطري، في تصريح صحفي، أن اجتماعا موسعا عقد في مبنى وزارة المالية في العاصمة عدن وضم ممثلي كلا من لجنة المتابعة بهيئة رئاسة مجلس التنسيق الأعلى للمسرحين والمبعدين، ووزارتي الخدمة المدنية، والمالية، واللجنة الرئاسية، ولجنة الدفاع، ولجنة الداخلية، ولجنة الأمن السياسي، ومدير عام الجهاز المركزي للحسابات، ومدير عام حسابات الحكومة الوكيل سعيد العمود، لاستكمال ملف تسوية المدنيين.

وأقر الاجتماع أن يتم تسليم الفتاوى من قبل وزارة الخدمة المدنية إلى وزارة المالية خلال عشرة أيام ويلي ذلك مباشرة عملية الصرف لمستحقات المبعدين المدنيين.

وأكد الدكتور المعطري، أن هذا الاجتماع هو الاجتماع النهائي لإنجاز ملف مستحقات المبعدين والمسرحين الجنوبيين في القطاعات المدنية، وتم التوقيع على محضر الاجتماع والاتفاق المتمخض عنه من قِبل كل الحاضرين.

النيابة الجزائية بحضرموت توجه بضبط المتقطعين لناقلات وقود الكهرباء

الأمناء / خاص:

وجّهت النيابة الجزائية الاستئنافية بمحافظة حضرموت، الجهات الأمنية بالمحافظة، بالقبض واتخاذ الإجراءات الرادعة لمنع جرائم التقطع لوسائل نقل محطات وقود الكهرباء .

وحذرت النيابة في مذكرة أصدرتها أمس إلى مديريتي الأمن والشرطة بالمحافظة، بأن تلك الأفعال المجرّمة شرعًا وقانوناً تُقلق السكينة العامة، وتوسّع رقعَة الفوضى، مشددةً على ضرورة تنفيذ أوامر النائب العام بسرعة الضبط لمرتكبي تلك الأفعال وجمع الاستدلالات في الوقائع ورفعها إلى النيابة للتصرف بشأنها بحسب الشرع والقانون.

الصادر
الجمهورية اليمنية
النيابة العامة
نيابة استئناف الجزائية المتخصصة - حضرموت
مكتب رئيس النيابة
الرقم: ٤٥٩/٧/٢/٨٦٧
التاريخ: ٢٠٢٤/١١/٣٠م
الأخ/ المدير العام لإدارة الأمن والشرطة - محافظة حضرموت، الساحل المحترم
الأخ/ المدير العام لإدارة الأمن والشرطة - محافظة حضرموت، الوادي والصحراء المحترم
بعد التحية..
الموضوع:
سرعة الضبط وجمع الاستدلالات بأ وقائع وأفعال التقطع لوسائل النقل والموصلات وكذلك تعطيل سيرها
نظراً لبروز أفعال التقطع لوسائل النقل والمواصلات وكذلك تعطيل سيرها من خلال احتجازها، ومنها وسائل النقل التي تحمل وقود تتبع خدمات محطات الكهرباء، وهي أفعال يعاقب عليها وتشدد القانون في العقوبة ضد مرتكبيها بحسب المادة (١٣٨) من قانون الجرائم والعقوبات رقم ١٩٩٤/١٢ والمواد (٩،٤٠٣) من قانون مكافحة جرائم الاختطاف والتقطع رقم ١٩٩٨/٢٤م، الأمر الذي يتعين معه سرعة قيام جهات الضبطية القضائية باتخاذ إجراءاتها في نطاق صلاحيات الضبط القضائي.
وعليه:
فإنه وبناء على توجيهات معالي النائب العام للجمهورية، بكون منكم السرعة في الضبط واتخاذ إجراءات جمع الاستدلالات بشأن الوقائع المذكورة، والرفع إلينا للتصرف بشأنها وفقاً للقانون.
وتقبلوا تحياتنا
Ahmed bajammal
نسخة مع التحية:
معالي الأخ/ النائب العام المحترم

فيما التربويون في محافظات الجنوب بدون مرتبات للشهر الثاني..

صرف مرتبات التربويين في مأرب لشهر نوفمبر من خزينة مركزي عدن

مصدر حكومي: صرف المرتبات في الجنوب مرهون بالوديعة السعودية

الامناء /غازي العلوي :

في ظل معاناة مستمرة لتربويي محافظات الجنوب جراء تأخر صرف مرتباتهم للشهر الثاني على التوالي، بدأت محافظة مأرب اليمنية الخاضعة لسيطرة جماعة الإخوان المسلمين صرف مرتبات التربويين لشهر نوفمبر، وذلك من خلال خزينة البنك المركزي في عدن.

وترفض محافظة مأرب منذ سنوات توريد إيراداتها إلى البنك المركزي في العاصمة عدن ضاربة بتوجيهات مجلس القيادة الرئاسي والحكومة عرض الحائط .

يأتي هذا الإجراء وسط تزايد استياء التربويين في مختلف المحافظات المحررة نتيجة عدم انتظام صرف المرتبات، مما يضعهم أمام تحديات اقتصادية خانقة تؤثر بشكل مباشر على قدرتهم على أداء واجباتهم التربوية.

ووفق مصادر مطلعة، فإن هذا التطور يعكس تباينًا في آليات التعامل مع حقوق الموظفين الحكوميين في مختلف المحافظات، حيث لا تزال

بين مأرب وعدن سقطت أكذوبة الوحدة ..

الحكومة تلتزم الصمت لكشف أسباب التأخير في صرف المرتبات لبقية المحافظات .

مصدر حكومي طلب الكشف عن هويته لكونه غير مخول بالإدلاء باي تصريح بهذا الخصوص كشف لـ«الأمناء» بأن صرف مرتبات التربويين في محافظات الجنوب مرهون بوصول الوديعة السعودية التي أعلنت المملكة العربية السعودية تقديمها للبنك المركزي بعدن ، متوقعا وصول الوديعة هذا الأسبوع .

يأمل التربويون في أن تسارع الجهات المعنية إلى إيجاد حلول مستدامة لضمان انتظام صرف المرتبات، بما يسهم في تحسين أوضاعهم المعيشية ودعم العملية التعليمية التي تواجه أصلاً تحديات كبيرة.

بدء محاكمة فساد المصافي والمتهمين بالخارج يرسلون من ينوب عنهم

الأمناء / خاص :

عقدت محكمة الأموال العامة عدن الثلاثاء أولى جلساتها العلنية في قضية مصافي عدن برئاسة القاضي الدكتور سامي أحمد باعباد رئيس المحكمة وحضور عضو نيابة الأموال العامة انيس الحسني وحضور أمين سر الجلسة هناء محمد دبان حيث كانت نيابة الأموال العامة عدن قد رفعت قضية مصافي عدن الاسبوع الماضي .

وعقدت المحكمة جلستها بغياب المتهمين وتخلفهم عن الحضور ، وأفاد عضو النيابة العامة أنه تم إعلان المتهمين عبر المرفق التي يعملون بها وتم العميم من قبل إدارة الأمن بشأنهم لكافة المنافذ .

وخلال الجلسة تبين حضور أحد المحامين عن المتهمين الذي قاموا بتكليفه بالحضور نيابة عنهم والذي أبدى عذر للمتهمين وطلب الفرصة لحضورهم إلى الجلسة القادمة .

وكانت المحكمة قد طرحت استفسارات عديدة على ممثل شركة مصافي عدن والذي بدوره طلب الفرصة للرد عليها كتابة إلى الجلسة القادمة وطرح أمر إعادة عمل المصفاة بتكرير النفط على الإدارة والإفادة بذلك وبذلك منحت المحكمة المتهمين الفرصة للحضور وكذا ممثل شركة مصافي عدن للرد على استفسارات المحكمة إلى الجلسة القادمة والتأجيل إلى يوم الثلاثاء 3/ 12/ 2024م .

وفي ذات السياق كانت المحكمة وبالهيئة السابقة ماعدا عضو النيابة العامة ياسر الحميقاني فقد أصدرت حكمها بالقضية الجنائية رقم 20 لسنة 1446هـ والذي قضى من منطوقه بالآتي:

أولا: إدانة كل من (ص، ع، ع، ع) و (ي،ع ، ع، ع) و(ق، س،س،م)و (م، ف،م،س،) و(ع، م، ع، ص) و (ع،خ،أ) بواقعة السرقة باكراه المنسوبة إليهم بقرار الاتهام ومعاقبتهم على ذلك بالحبس سنة كاملة.

ثانيا: انقضاء الدعوى الجزائية المرفوعة حيال (م،أ، ع،ع) بوفاته.

ثالثاً: تخلى جهة المجني عليها وسكوتها.

رابعاً: إعادة ملف القضية إلى النيابة العامة للتصرف وفقا للقانون.

وتوالي محكمة الأموال العامة عدن بجهود حثيثة الفصل في العديد من القضايا المنظورة أمامها.